

الفصل الثاني : مستوى المعيشة في الريف

المبحث الاول : اهمية رفع مستوى المعيشة لإنسان الريف

المبحث الثاني : انسان الريف ومستوي الدخل

المبحث الثالث : محددات تطور الريف وتنميته

مقدمة :-

تعريف المستوى المعيشي :

هو كل ما يتمتع به الفرد من ملابس ومأكل ومسكن ويتحدد ذلك بمستوي الدخل والبيئة التي يعيش فيها ، والطبقة الإجتماعية التي ينتمي اليها ، ويقاس المستوى المعيشي بعدة مؤشرات اقتصادية وإجتماعية وثقافية مثل الدخل ونسبة التعليم والمستوي الصحي ومعدل الفقر .

يعتمد سكان المناطق الريفية عادة علي الزراعة التي توفر لهم سبل العيش كمزارعين ، او رعاة رحل أو صيادين ، وتسويق المنتجات والخدمات الزراعية الغذائية وتنوع المجتمعات المحلية الريفية من النواحي الثقافية والإجتماعية والإقتصادية ، يتقاضى العمال في المناطق الريفية اجور زهيدة نظراً لقلّة إمكانيات العثور علي فرص العمل . وفي الغالب يفتقر سكان الريف الي الخدمات الإجتماعية الاساسية الكافية لأن ليس لهم صوت مسموع في القضايا السياسية فضلاً عن أن المناطق الريفية لا تحظى إلا بأولوية منخفضة علي المستوى الوطني .

والمسكن الريفي هو أكثر ديناميكية حيث ينمو ذاتياً لمواجهة متطلبات العائلة الممتدة التي تضم أكثر من عائلة صغيرة والمسكن الريفي لا يرتبط بمحددات الأرض ومواد البناء والتجهيزات المعمارية ولكن يرتبط كذلك بمعالجة مخلفات الزراعة والمواشي والوقود ، والصرف الصحي ، ومصادر المياه وهي عوامل تحتاج الي مجموعة من البحوث العلمية لمعالجتها مع اقناع الساكن لإستبدالها أو تطويرها والتعايش مع البدائل الجديدة وهذا جانب نفسي وإجتماعي ، أكثر منه إقتصادي الأمر الذي يتطلب تعايش المخطط والمصمم مع المشكلة وأصحابها للدخول في أعماقها¹.

فالفقراء في البلدان المتقدمة والنامية قد يحرمون من التمتع بالحق في مستوى مناسب من الصحة نظراً لغياب تقديم المساعدات اللازمة لهم ، وفي حالة عدم إستطاعتهم تحمل التبعات المالية . هذا وينعكس تركز المرافق الصحية في المدن علي سكان المناطق الريفية بالسلب ،

¹ www.unesco.org/raral.people

وغالباً ما تعيش الاقليات القومية في مناطق لا تتوفر فيها الخدمات بشكل مناسب سواء بسبب سياسات إجتماعية أو كنتيجة لتدني مستوي أوضاعهم الإقتصادية . هذا ويتعرض الأطفال كبار السن أكثر من غيرهم للتمتع بمستوي ادني من الرعاية الصحية وذلك لما لهم من إحتياجات خاصة .

التعليم بحد ذاته حق من الحقوق لكن بالرغم من ذلك ، لا يزال تعليم الأطفال في المناطق الريفية أقل بكثير من المناطق الحضرية ، كما ولا تزال أمية الكبار أكثر إنتشاراً وجودة التعليم أدني بأشواط .

ان الذهاب الي المدرسة بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية يتنافس مع مجموعة كبيرة من المطالب علي وقتهم وطاقتهم ومن هذه المطالب جمع المياه ورعاية الحيوانات والإعتناء بأخوتهم الصغار وأطفال الريف ببساطة لا يملكون الطاقة اللازمة للإلتحاق بالمدارس والتعليم بشكل فعال ، حيث أن الجوع يعوق نموهم العقلي والبدني معاً . وإذا كان الملايين من الأطفال الجوعي لا يستطيعون أن يتعلموا ، أو اجبروا علي العمل بدلاً من الذهاب الي المدارس فلن نحقق الهدف التنموي المتمثل بالتعليم الأساسي العالمي .

وهناك نقص في المدارس في المناطق الريفية لأن الدولة تميل إلي الإستثمار في المناطق الحضرية كما ينبغي أن تكون مناهج التعليم أكثر تعلقاً بحياتهم فقد لا يهتمون بالسوبر ماركت ، وانما قد يحتاجون الي تعلم كيفية حلب بقرة أو كيفية تداول المبيدات ، كما يتوجب أن تأخذ موعداً لدراسة حياتهم العملية في الإعتبار إذ لا يمكن عقد الدروس خلال موسم الحصاد مثلاً ، وقد يكون من الضروري في بعض الأحيان عقد دروس مسائية اذا كان الطلاب يعملون في الحقول خلال النهار ، وهناك جماعات البر والرحل ، ولذلك فإنك تحتاج الي مدارس متنقلة تستطيع تتبع الجناعة في ترحالهم ¹.

¹ الرابط السابق

إذ أن التطور العقلي للأطفال مرتبط الي حد كبير باللغة التي يتحدثونها ، فإذا اتم تعليمهم بلغتهم الام ، فإن نكاهم يتطور ، وإذا ما اجبروا علي التعليم بلسان لا يفهموه فإن تطورهم يتعرض للإعاقة .

فإنه من المهم أن يتم تبني لغة القرية في المناطق الريفية ، وهذا لا يحدث في كثير من الاحيان بسبب وجود لغات عديدة في البلدان المختلفة فيكون من السهل استخدام اللغة الرسمية .

في العادة يكون عدد البنات اللواتي يذهبن الي المدرسة اقل من عدد البنين واسباب ذلك عملية (فغالباً ما يكون الوالدين عاجزين عن تحمل تكاليف الرسوم والكتب والمواد) وثقافية (إذ يتوقع من البنات ان يقمن بالواجبات المنزلية ، أو الاعتناء بإخوانهن وأخواتهن الأصغر سناً أو لا يلقين تشجيعاً علي الدراسة)¹.

¹ الرابط السابق

المبحث الأول

أهمية رفع مستوى المعيشة لإنسان الريف

رفع مستوى المعيشة واحد من أهم الأهداف المطلوب من الحكومة تحقيقها وهو بالتأكيد هدف مرغوب ومطلوب ، ولكن هناك محددات كثيرة تجعل تحقيقه عملية صعبة . اذا تركت مؤقت الفروق الفردية في مستويات معيشة المواطنين بينما هم تحت خط الفقر من جانب ومنهم علي قمة الهرم الاجتماعي من جانب آخر وما بينهما ، فإن المتوسط العام لمستوي معيشة المواطنين يعتمد اساساً علي حجم الناتج المحلي الإجمالي وبحسب احصائياً بإستخراج حصة الفرد . بعبارة أخرى فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي منسوباً الي عدد السكان ، يقرر ويقاس المتوسط العام لمستوي المعيشة في اي بلد تحسن مستوى المعيشة عن طريق تحقيق نمو إقتصادي حقيقي يزيد عن معدل النمو السكاني . مما يسمح بزيادة حصة الفرد من الدخل . من هنا فإن الدعوة لتحسين مستوى معيشة المواطن تتطلب زيادة النمو الإقتصادي ، بحيث يمكن أن تتحسن حصة الفرد من الدخل بإعتبار أن تخفيض عدد السكان ليس خياراً .

زيادة الدخل القومي : تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الإقتصادية في الدول النامية وذلك بأن الغرض الاساسي الذي يدفع هذه البلاد الي القيام بالتنمية الإقتصادية ، هو فقدها وإنخفاض مستوى معيشة أهلها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل للقضاء علي هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي¹.

والدخل القومي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ، اي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الإقتصادية ، خلال فترة زمنية معينة وليس هناك شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في اي بلد من البلدان انما تحكمها عوامل معينة ، كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية مثلاً ، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً كلما اضطرت الدولة الي العمل علي تحقيق نسبة أعلي للزيادة في دخلها القومي ، فكلما توفرت

¹ www.startimes.com/f.aspx%3ft%3d3180*

اموال كثيرة وكفاءات احسن كلما امكن تحقيق نسبة اعلي للزيادة في الدخل القومي الحقيقي وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من الزيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبياً وعموماً يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي اياً كان حجم هذه الزيادة وانواعها إنما تعتبر من اولي اهداف التنمية الإقتصادية وأهمها علي الإطلاق في الدول المتخلفة إقتصادياً .

يعتبر تحقيق مستوي المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الإقتصادية الي تحقيقها في الدول المتخلفة إقتصادياً ، ذلك من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوي ملائم للصحة والثقافة ما لم يترفع مستوي معيشة السكان ، وبالدرجة الكافية لتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الإقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوي المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معني لأن التنمية الإقتصادية اذا وقفت عند مستوي خلق زيادة في الدخل القومي ، فإن هذا قد يحدث فعلاً غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوي المعيشة ويحدث ذلك عندما يزيد عدد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلفاً¹.

فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوي المعيشة ، وكذلك الحال لو كان نظام توزيع الدخل مختلفاً وفي هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي الي الطبقة المسيطرة علي النشاط الإقتصادي وهي عادة تكون قلة من الناس وبالتالي يبقي مستوي المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك علي ارتفاع مستوي المعيشة والعكس فكلما كان منخفض كلما دل ذلك علي انخفاض مستوي المعيشة ، لذلك لابد ان تعمل التنمية الإقتصادية علي زيادة متوسط دخل الفرد حتي يتثني رفع مستوي المعيشة وتحقيق هذا لا يتوقف عند خلو زيادة في الدخل القومي فحسب ، بل يجب ان

¹ الرابط السابق

ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى ، فمن ناحية يجب العمل علي وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبياً وذلك بالتحكم في معدل المواليد به الي مستوي ملائم ومن ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل للتوزيع القومي بين السكان .

تقليل التفاوت في الدخل في الثروات : هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف إجتماعي إذ انه في معظم الدول المتخلفة نجد انه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نري فروقاً كبيرة في توزيع المدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع علي جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية افراد المجتمع الا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل علي نصيب متواضع من دخله القومي ، وهذا التفاوت من توزيع الثروات والدخول يؤدي الي انقسام المجتمع الي حالتين :

حالة من الغني المفرط وحالة من الفقر المدقع بالإضافة الي ما يؤدي غالباً الي اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه وكلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في هذا المجتمع ذلك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من اموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للإستهلاك ، إضافة الي ان الجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية يؤدي في الاجل الطويل الي ضعف قدرة الجهاز الانتاجي وزيادة تعطل العمال ، ذلك بأنه لو أعيد انفاقه علي شراء السلع والخدمات في السوق للعمل علي زيادة نشاط الأعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال¹.

تعديل التركيب النسبي : ونعني ذلك عدم قدرة البلاد علي قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي ، سواء ان كانت تعتمد علي الزراعة فقط والبحث في انشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك ان الاعتماد علي قطاع واحد يعرض البلاد الي خطر التقلبات الاقتصادية

¹ الرابط السابق

الشديدة نتيجة التقلبات في الانتاج والاسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطراً جسيماً علي هدوء واستقرار مجري الحياة الإقتصادية ، لذلك يجب علي القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد علي قطاع واحد كمصدر للدخل القومي والبحث في احياء قطاع الزراعة للوصول الي الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ، كما لا ننسي قطاع الصناعة والذي يمثل احدي معالم التطور الاقتصادي كل هذا من اجل الوصول الي تنمية اقتصادية شاملة .

تهدف التنمية الاقتصادية الي رفع مستوي حياة العمال تدريجياً عن طريق تلبية احتياجاتهم الاساسية ويتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية :

ضرورة رفع انتاجية العمل دون ان يتم ذلك علي حساب الاستخدام خاصة ونحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام .

ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الإقتصادي وخصوصاً العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشي الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز .

ضرورة وجود ادلة وبراهين لصالح التقنيات الاكثر تقدماً لكنه تضمن وبنفس الوقت وعياً حاداً اتجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جداً .

توجيه الاستثمار افضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة او بصورة غير مباشرة علي انتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية¹.

¹ الرابط السابق

المبحث الثاني

انسان الريف ومستوي الدخل

تساهم الثروة الحيوانية في سبل معيشة ما يقدر 70% من فقراء الريف في العالم ، وتمثل الثروة الحيوانية المصدر الأساسي لسبل المعيشة لحوالي 120 مليون من الرعاة علي مستوي العالم (المعهد الدولي للإحصاءات 200) ولأكثر من 200 مليون من صغار الملاك في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، تمثل الثروة الحيوانية مثل البقر الجاموس والخراف والماعز والدواجن المصدر الرئيسي للدخل .

والثروة الحيوانية جزء لا يتجزأ من النظم الريفية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية وتوفير الدخل والغذاء والالياف وقوة الجرد والسماد والمدخرات والتأمين والوضع الإجتماعي لمعظم فقراء الريف في العالم وبالرغم من ان الاسر الريفية منخفضة الدخل تحصل علي مكاسب اضافية اقل من الجماعات الاعلي دخلاً في سلسلة قيمة الثروة الحيوانية ، فالمنافع التي تعود عليهم اكبر. هناك علاقة في اتجاهين بين نمو الثروة الحيوانية ودخل العمل ، وقد اثبتت العديد من الدراسات البحثية ان الثروة تعد مصدراً رئيسياً لدخل الاسر التي تتجاوز اصولها حد ادني معيناً وتساهم الثروة الحيوانية بشكل مباشر ليس فقط في دخل المزرعة بل وكذلك في زيادة فرص العمل امام سكان الريف الاكثر عرضة للخطر وتشجيع تربية الحيوانات له تأثير آخر غير مباشر علي مستويات الدخل وعلي فرص العمل في الريف ، فنمو الدخل الناتج عن الثروة الحيوانية يزيد من الطلب علي الأنشطة المحلية كثيفة العمالة في القطاع غير التجاري علي سبيل المثال في قطاع الخدمات المرتبطة بتربية الثروة الحيوانية وتصنيع الأغذية ، وإصلاح المعدات ، ووسائل النقل وكثير من الخدمات الأخرى . وفي المقابل فزيادة فرص العمل الريفي خارج المزارع ثاني الوسائل الرئيسية بعد الأنشطة الزراعية من حيث تحسين دخل الاسر وتوفير الفرص لعدد من الاسر الفقيرة لزيادة استثماراتها في الثروة الحيوانية ¹.

¹ الرابط السابق

ويعد الدخل النقدي في غاية الأهمية بالنسبة للتوسع في الإنتاج الحيواني مما يسمح بتحسين إمكانية الحصول علي الخدمات والبنية الأساسية للأسواق وكما هو الحال في الزراعة ، يمثل قطاع الثروة الحيوانية عدداً من المخاطر المعينة علي الأمان والصحة . فقد تنتقل الحيوانات الأمراض التي تنتقل مباشرة للإنسان (أمراض حيوانية المصدر) مثل انفلونزا الطيور شديدة الأمراض او التي تستطيع تخطي الأنواع والاضرار بالإنسان وتهلك هذه الأمراض الحيوانات والثروات ، وقد تنتشر أيضاً أمراض حيوانية شديدة العدوي عابرة للحدود مثل حمي الخنازير الأفريقية من خلال تنقل الإنسان والحيوان ، ويؤدي التحول في انماط المناخ وتغيراته الموسمية الي تصاعد مستوي انتشار المرض بين الإنسان والحيوان ويعد إنتاج الدواجن من الأنشطة الإقتصادية الأساسية بالنسبة لفقراء الريف ، ويمثل مرض انفلونزا الطيور شديداً لعدوي تهديداً خطيراً لصغار منتجي الدواجن من فقراء الريف ، ويمثل الشكل المباشر لهذا التهديد في احتمالات الوفاة نتيجة لانتقال العدوي ، بينما يتمثل الشكل غير المباشر في التدابير المتشددة التي تطبقها سلطات الصحة الحيوانية لمكافحة المرضي وهذه التدابير قد تكون باهظة الاسعار بالنسبة لصغار المنتجين قليلي الموارد فيضطرون الي التوقف عن تربية الدواجن تماماً مما يحرمهم من كميات البروتين المهمة في غذائهم رغم ضآلة هذه الكميات كما يحرمهم من مبلغ مالي صغير وهم في اشد الحاجة اليه والأهم من ذلك انه يحرمهم من فرصة الاستثمار من اجل الإفلات من الفقر¹.

يعيش 3 مليار شخص من بين 5.5 مليار شخص في العالم النامي في المناطق الريفية اي ما يقرب من نصف تعداد البشر في العالم وتعد الزراعة مصدر لسبل معيشة ما يقدر بـ 86% من سكان الريف يعيش ما يقدر بـ 2.5 مليار من سكان الريف في اسر تعمل بالزراعة ، وتوفر الزراعة وظائف 1.3 مليار شخص من صغار الملاك والعمال راضي ، وتمثل فرص العمل في الريف وسيلة بالغة الأهمية للحد من الفقر والجوع ، حيث أن العمل كثيراً ما يكون هو كل ما يملكه الفقراء . الا أن المشكلة الرئيسية المتعلقة بفرص العمل في المناطق الريفية هي ان

¹ الرابط السابق

كثير من الوظائف لا تكفل مستويات لائقة من الدخل وسبل معيشة مستدامة ورغم ان العمال الزراعيون يمثلون عصب إنتاج الاغذية ولكنهم محرومون من اكثر من ناحية فهم الاكثر تعرضاً للخطر اجتماعياً والاقل تنظيماً في النقابات العمالية والاقل حصولاً علي المساواة بين الجنسين فرص العمل والاجر وإمكانية الحصول علي شكل فعال للضمان والحماية الاجتماعية ويعمل الكثيرون منهم في ظروف صحية وبيئية سيئة تفتقر الي السلامة .

ويعد توفير فرص العمل المنتج واللائق امر بالغ الأهمية ، اذا كان العاملين الريفيين الإفلات من الفقر كما يمكنهم هذا العمل من إنتاج أو شراء ما يكفيهم من أغذية كافية ومغذية . غن اشكال علاقات العمل المستجدة التي تقوم علي العمل الزراعي المرن وغير المنتظم يمكنها أن تعوق الجهود التي تستهدف الحد من الفقر والجوع عن طريق زيادة الدخل التي يحصل عليها فقراء الريف من العمل في المزارع وخارجها وتنويع سبل المعيشة وتشهد النظم الزراعية تغيرات جوهرية في انحاء العالم كذلك تشهد نظم العمل في المناطق الريفية تحولاً شاملاً من جراء توسع سلاسل القيمة المرتبطة بمشروعات تجارة وتصنيع المنتجات الزراعية والصعوبة التي يواجهها صغار المزارعين الذين يعملون لحساب انفسهم في الحصول علي دخل يمكنهم من العيش اللائق ونقص الايدي العاملة في بعض المناطق بينما تعاني مناطق أخرى من البطالة .

أن تحقيق قدر اكبر من العدالة في توفير ظروف العمل من شأنه أن يوفر فرص للعمل المنتج الذي يحقق دخلاً عادلاً ويوفر الامان في اماكن العمل والحماية الاجتماعية للعمال واسرهم ويوفر فرص افضل لتحقيق التكامل الاجتماعي والتنمية الذاتية¹.

وتمثل الغابات شبكة امان مهمة لسكان الريف في زمن الاجهاد والاقتصادي والزراعي ويعتمد حوالي 350 مليون شخص ممن يعيشون داخل الغابات الكثيفة او بالقرب منها عليها في معيشتهم ودخلهم ومن هؤلاء ، يعتمد نحو 60 مليون شخص (لا سيما الشعوب الأصلية)

1 الرابط السابق

إعتماداً كاملاً علي الغابات وتعد الغابات ايضاً من السلع الإقتصادية اذ توفر فرص عمل لسكان الريف في الغالب ممن لديهم خيارات ضئيلة خلاف العمل في الزراعة ويقدر عدد الوظائف في قطاع الغابات الرسمي نحو 14 مليون وظيفة حول العالم حيث يصل الي عشرة امثاله في القطاع غير الرسمي .

ويشكل دخل سكان الريف الذين يعملون خارج مسقط رأسهم 40% من متوسط الدخل المتاح للفرد ويشكل بيع المنتجات الزراعية نسبة 49% . وان الحكومة لابد أن تساعد في تحسين مهارات وقدرات عمال الريف ورفع اسعار المنتجات الزراعية بشكل معتدل بعد النظر في رخاء المستهلكين في الحضر والمزارعين¹.

¹ الرابط السابق

المبحث الثالث

محددات تطوير الريف وتنميته

توجد لدى كثير من البلدان النامية إمكانيات كبيرة غير مستقلة في مجال الزراعة . فمستويات الإنتاجية التي حققها أصحاب الحيازات الصغيرة في كثير من انحاء العالم لا تتجاوز ثلث الغلة التي يمكن تحقيقها وتعد معظم البلدان النامية في المراحل المبكرة من استخدام التكنولوجيا الزراعية وما زالت امامها إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاجية وتنويع الانتاج وعلاوة علي ذلك فإن انتشار جوانب القصور التي تعاني منها الاسواق والمؤسسات ووجود اشكال من الإحتكارات يؤدي الي اعاقا القطاع الزراعي في كثير من البلدان النامية ، فإخفاض في اسعار المنتجات الزراعية - الذي يرجع في جانب منه إلي الإنتاج الزائد نتيجة للدعم والحوافز التجارية في البلدان المتقدمة يمثل عائقاً شديداً أمام الاستثمار في القطاع الزراعي¹.

وتعد تعبئة استثمارك جديدة كبيرة في مرافق البنية الاساسية الريفية ، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي من الأمور الاساسية لمساعدة المزارعين والمشاريع الزراعية في التغلب علي العقبات التي يواجهونها من اجل زيادة الإنتاجية وزيادة القدرة علي المنافسة . وقد اعتمدت البلدان الخارجية في تمويل الاستثمارات في القطاع الزراعي ، نتيجة لنقص موارد الإنفاق العام وعدم توافر تدفقات مالية كافية من القطاع الخاص ، ومع ذلك فإن نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة في تناقص فهي منذ اواخر الثمانينات ، فقد انخفض المتوسط السنوي من 24% في الفترة 1981-1990 الي 16% في الفترة 1991-1999 . ونظراً لأهمية الزراعة في تحقيق التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر ، ينبغي المبادرات الرامية الي توفير المساعدات المالية والتقنية لتحسين الإنتاجية الزراعية ويعد توفير الدعم الحكومي من خلال الإعانات العامة المناسبة من الادوات المشروعة والضرورية

¹ www.fao.org/..y3733a03.htm

لتصحيح جوانب الفشل في الاسواق ومواجهة المنافسة المجحفة . فلقد تحقق النمو الزراعي المستدام في العديد من البلدان النامية عن طريق الربط بطريقة حكيمة بين دعم مستلزمات الغنتاج (دعم اسعار الاسمدة ، وخطط الائتمان ، وإدارة المياه) وسياسات تسعير المنتجات والتدابير الحدودية ، وقد استخدمت بعض البلدان سياسات الاسعار بكفاءة في تشجيع الاخذ بالتكنولوجيا الجديدة او تنويع الانتاج الزراعي بإدخال محاصيل زراعية جديدة .

تأثر السكان الزراعيون والريفيون في العالم النامي خلال العشر سنوات الماضية ، بشكل واسع ومباشر بالعديد من العمليات الجديدة في سياق عالمي يتميز بالتغيرات السريعة فالعولمة وتحديد التجارة افضي الي مستوي عال من دمج الاقتصاديات الريفية في الاسواق العالمية . وفي مواكبة ما يحدث من تحول سريع في السواق العالمية ، وشهدت العمالة الزراعية بدورها تغيرات ملموسة كما ان الكثير من المزارعين يتجهون الآن بسبب قيود الإنتاج الي الهجرة الي المدن سعياً الي العمل وتعظيم إمكانياتهم في الحصول علي الموارد النادرة والنهوض بالمستوي المعيشي لأسرهم . أما بالنسبة للذين اختاروا البقاء في الريف ، أصبحت إمكانيات الحصول علي الدخل النقدي وعلي الاجور امراً جوهرياً مثلها مثل إمكانيات الحصول علي الاراضي .

وتتمثل العوامل التي تساهم في تكثيف الإنتاج وزيادته في اجراء البحوث وتنظيم قواعد البيانات المساندة للبحوث ، وتطبيق التكنولوجيا الجديدة وتنمية الموارد البشرية الريفية بما في ذلك قوة العمالة الزراعية (ويتحقق ذلك من خلال استهداف العمليات الزراعية علي النطاقين الصغير والمتوسط) ¹.

التنمية الريفية تركز تقليدياً علي استغلال الاراضي الكثيفة الموارد الطبيعية مثل الزراعة . ومع ذلك تغيرت تغيرات في شبكات الإنتاج العالمية والتحضر وزيادة الحرف في المناطق الريفية وحلت السياحة علي نحو متزايد والترفيه واستخراج المواد والوزراعة والدوافع

¹ [ar.wikipedia.org/ Wikipedia%25p8%25AA%25](http://ar.wikipedia.org/Wikipedia%25p8%25AA%25)

الإقتصادية المهيمنة قد خلق الحاجة الي المجتمعات الريفية في التنمية نهج من منظور اوسع ومزيد من التركيز علي مجموعة واسعة من أهداف التنمية بدلاً من خلق مجرد حافز بالنسبة للشركات القائمة علي الزراعة او الموارد والتعليم ، وتنظيم المشاريع والبنية التحتية المادية والبنية التحتية الإجتماعية تلعب كلها دوراً هاماً في تنمية المناطق الريفية ، كما تتميز التنمية الريفية من خلال تركيزها علي المنتج محلياً واستراتيجيات التنمية الإقتصادية وعلي النقيض من المناطق الحضرية والتي لها العديد من اوجه الشبه والمناطق الريفية هي مميزة جداً من بعضها البعض .

في الواقع العديد من الدول المتقدمة لديها نشاط للغاية في المناطق الريفية بهدف تطوير البرامج الرئيسية لسياسة الحكومة في المناطق الريفية وتطوير القرى غير المطورة .

اجراءات التنمية الريفية بشكل رئيسي في معظمها لهدف التنمية الإجتماعية والتنمية الإقتصادية في المناطق الريفية . وبرامج التنمية الريفية عادة ما تكون من اعلي الي اسفل من محلي او إقليمي السلطات ، وكالات التنمية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية ولا يقتصر هذا المصطلح علي القضايا المطروحة للبلدان النامية¹.

¹ الرابط السابق

الفصل الثالث : الدراسات الهيدانية

المبحث الاول : نبذة تاريخية عن بنك الاسرة - عطبرة

المبحث الثاني : بنك الاسرة و تنميته لمشروع التمويل الاصغر

المبحث الثالث : المكاسب التي يجنيها بنك الاسرة من التمويل الاصغر

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن بنك الأسرة

- بدأت فكرة بنك الأسرة في عام 2007م، بمبادرة من اتحاد أصحاب العمل ممثل في أمانة سيدات الأعمال وتشجيع من الدولة ممثلة في ولاية الخرطوم، وبدأ عمله في يوليو 2008م والبنك مؤسسه مصرفيه اقتصاديه متخصصة ف مجال التمويل الأصغر، ذات توجهات اقتصاديه واجتماعيه تعمل وفق الأسس العلمية المتعارف عليها، لكنها تسعى لتعظيم العوائد الاجتماعية، وتسعى لتنمية مواردها وزيادتها من خلال الأنشطة الاقتصادية واستقطاب الودائع بأنواعها إذ أن البنك أداة من الأدوات الفاعلة والمهمة في مكافحة الفقر .

- (البنك شركة مساهمه عامه بين القطاعين العام والخاص ذات مسئولية محدودة مسجله لدى المسجل التجاري بتاريخ 2008/4/13م برأس مال مصرح به مليار جنيه سوداني، ورأس مال مكتب مليون جنيه سوداني) وتعتبر الأمانة العامة لديوان الزكاة بولاية الخرطوم، والصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية، وبنك السودان، وولايتي الخرطوم والشمالية، ومحلية الدويم، من أهم المؤسسين من جانب القطاع العام.

- أما القطاع الخاص فاهم المؤسسين هم اتحاد سيدات الأعمال واتحاد أصحاب العمل واتحاد معاشي الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية واتحاد معاشي البنوك وعدد من المنظمات والأفراد المهتمين بقضايا التمويل الأصغر في السودان.

- رسالة البنك هي:

تقديم خدمات ماليه متنوعه ومستندات تلائم متطلبات الفقراء من حيث الإجراءات المبسطة والمرنة والضمانات الميسرة والتواجد الجغرافي والتسعيرة المناسبة لتمكين الفقراء من أنشطة تخريجهم من دائرة الفقر¹.

¹ بنك الأسرة

الأهداف التي يسعى البنك في تحقيقها:

- تقديم الخدمات المالية للفقراء النشطين اقتصاديا والخريجين وصغار المنتجين من الزراعة والرعاة ، والحرفيين لتمكينهم من إدارة أنشطته الاقتصادية التي تلائم ظروفهم
- توفير سبل عيش كريمه للفئات المستهدفة وإخراجهم من دائرة الفقر.
- فتح فرص الاستخدام من خلال زيادة الاستثمار المنتج .
- الإسهام في التطوير المالي والمصرفي وتعميم نظام مالي ومصرفي يناسب هذا النوع من التمويل .
- تحويل قطاعات غير منظمه تساهم في الدخل القومي .
- ويعمل البنك في مجال التمويل الأصغر ، وذلك بتوفير الخدمات المالية المتنوعة في مجال الإغراء والادخار والتأمين والخدمات المصرفية الأخرى وفق نظم ماليه وإداريه تناسب متطلبات الفئات المستهدفة .
- الأنشطة التي يمارسها البنك :
- قبول الودائع المصرفية بمختلف أنواعها .
- تقديم التمويل الأصغر للشرائح الصغيرة، وفقا لصيغ التمويل الاسلامي
- تقديم الخدمات المصرفية للشرائح الصغيرة.
- الترويج للمشروعات الصغيرة ،وسط الشرائح الصغيرة.
- العمل علي إيجاد الاسواق ، والقيام بالعمليات التسويقية لمنتجات المشاريع الصغيرة .¹

- القيام بعمليات الاستشارات المالية ، وتقديم النصح المالي ، وإعداد دراسات الجدوى بمختلف المشروعات الصغيرة بغرض تنمية المجتمع ومحاربه الفقر .

- تمويل المشاريع الجماعية للشرائح الصغيرة .

سياسات البنك:

- تقديم خدمات ماليه لخدمات الفقراء الناشطين اقتصاديا وصغار المنتجين، تمكين لهم من مزاوله النشاط الإقتصادي الذي يناسب ظروفهم ويوفر لهم سبل العيش المستدامة

- التنسيق مع كل المؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر بما في ذلك المصارف والمؤسسات الحكومية المعنية بتخفيف حدة الفقر والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص .

- إن نجاح المشروع هو الضمان الأوحد لاسترداد أموال البنك ، لذا يجب إشراف البنك علي المشاريع التي يتم تمويلها بغرض التقويم والمتابعة

- تعريف العملاء ودراسة احتياجاتهم وإعداد خريطة أسواق المستهدفين بصورة تفصيلية ودقيقة .

- الاستفادة من السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني للوصول إلي المستهدفين بتكفله أقل ، حيث تساعد السلطات الموجودة في مجال التمويل الأصغر ، مع تطوير التجربة الذاتية للبنك باعتباره بنك متخصص في مجال التمويل الأصغر في السودان.

- الاستفادة من الميزة النسبية في الولايات بحيث يتم تركيز التمويل على القطاعات ذات الميزة النسبية.

- التركيز على الريف حيث تمركز السودان ، إذ أن اغلب سكان السودان يسكنون الأرياف¹.

¹ المرجع السابق

يعمل البنك وفق صيغ الشريعة الإسلامية كالمراوحة والمشاركة والمقاومة والمضاربة المشروطة ، ويقدم خدمات مصاحبه للتمويل ، مثل الادخار والتمويل والتأمين .

أما القطاعات التي يستهدفها البنك للتمويل فهي القطاع الزراعي يشقه النباتي والحيواني والتجارة والحرفين والصناعات الصغيرة والإسكان والمهني.

وهناك شروط وضوابط التمويل مثل تقديم الأوراق الثبوتية، ومكان السكن، ودراسة جدوى ، والفاورة المبدئية ، وتقديم ضمان شيك من طرف ثالث ، ويمكن التقديم عبر المجموعات بضمن المجموعة ، والتقديم بواسطة الجمعيات أو المنظمات أو المؤسسات أو الاتحادات المهنية التي تشكل ضمان العضوية المنضوية تحتها

عند تقديم البيانات في ملف العمل يقوم ضابط الائتمان بفحصها ، والقيام بزيارة لموقع النشاط وعند استيفاء الشروط يقوم العمل بفتح حساب جاري بالبنك ويرفع الملف للفرع الرئيسي للمصادقة عليه ، ومن ثم تنفيذ المشروع مع العمل¹.

¹ المرجع السابق

المبحث الثاني

بنك الاسرة وتنميته لمشروع التمويل الأصغر

في إطار إنفاذ أنشطة المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية بالولايات المختلفة ، للإستفادة من التمويل الأصغر المتاح ، تخفيفاً لحدة الفقر في اوساط النساء الريفيات لإحداث التغيير المنشود في كافة المجالات ولتقديم الشراكة الفاعلة مع وحدة التمويل الأصغر بينك السودان المركزي ، وتحقيق للأهداف المشتركة ، تم التوصل الي هذه المذكرة التفاهمية ، والتي توضح واجب كل طرف من الشركاء المذكورين أدناه كالتالي ¹:

الهدف الإستراتيجي للمشروع :

تحسين الوضع الإقتصادي للمرأة الريفية ورفع مستواها المعيشي

العدد المستهدف :

67500 امرأة في (9) ولايات ($9 \times 7500 = 67500$) وهي (سنار ، الجزيرة ، النيل الأزرق ، جنوب كردفان ، شمال كردفان ، شمال دارفور ، كسلا ، نهر النيل ، الشمالية).

التمويل :-

تمليك وسائل إنتاج	75.000.000
التدريب	450.000
إجمالي	75.450.000
خمسة وسبعون مليون واربعمئة وخمسين الف جنيه	

فترة تنفيذ المشروع :

من ابريل 2012 وحتى ابريل 2013م

الأهداف المباشرة للمشروع :

- المساهمة في زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي
- المساهمة في زيادة حجم الصادر ، بالإستفادة من التمويل الأصغر المتاح
- تقليل نسبة البطالة وسط النساء الريفيات بخلق فرص عمل منتج .
- تخفيف الفقر في المناطق الريفية بزيادة القدرات والإنتاجية للمرأة .

¹ المرجع السابق

- الإستفادة من التمويل الأصغر المتاح للمرأة الريفية
- المساهمة في الاستقرار بالريف ، وتحقيق الهجرة العكسية .

النتائج المتوقعة :-

- ارتفاع نسبة التشغيل والتوظيف الفعال لقدرات النساء الريفيات .
- تمكين النساء في الريف المستفيدات من التمويل الأصغر المتاح .
- التحسن النوعي لمشروعات المدرة للدخل المنفذة بواسطة المرأة الريفية .
- الإستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة بالولايات .
- التأثير الإيجابي علي حياة المرأة الريفية إقتصادياً وإجتماعياً .
- توسيع قاعدة المعرفة للتمويل الأصغر في المجتمع الريفي .
- تطوير المنتجات الريفية للمرأة بناء علي متطلبات السوق ¹.

تقسيم الادوار والمسئوليات :

أولاً : إلتزامات وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي :

م	النشاط	الجهة المنفذة	مسئول الإتصال والإشراف
1	تكوين اللجان التيسيرية بالولايات المستهدفة (لجان تسيير العليا والفرعية)	وزارة الرعاية الولائية	وزارة الرعاية الإجتماعي والضمان
2	إختيار المستفيدين ، تكوين المجموعات وتسجيلها	وزارة الرعاية الولائية + اللجان التيسيرية بالمشروع بالولايات المستهدفة + اتحاد عام المرأة + كليات تنمية المجتمع بالولايات	وزارة الرعاية الإجتماعي والضمان
3	استخراج الاوراق الثبوتية الشخصية للزبائن لمنح التمويل	وزارة الرعاية الولائية + شرطة السجل المدني بالولايات	وزارة الرعاية الإجتماعي والضمان
4	التدريب الفني والتقني لكل المستفيدات	وزارة الرعاية الولائية + وزارة التنمية البشرية الإجتماعية + المراكز والمعاهد التدريبية + كليات تنمية المجتمع	وزارة الرعاية الإجتماعي والضمان

¹ المرجع السابق

ثانياً : التزامات بنك السودان المركزي : 1

م	النشاط	الجهة المنفذة	مسئول الإتصال والإشراف
1	التدريب المالي والإداري للضباط الثلاثة لكل مجموعة	وحدة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي	وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي الإتحادية
2	ترميز المجموعات المسجلة	بنك السودان المركزي + فرع بنك السودان المركزي الولائي + البنوك الممولة	وحدة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي
3	توفير التمويل للمشروع	وحدة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي - مصارف - مؤسسات التمويل الأصغر - مانحين محليين او دوليين - محافظ تمويلية قائمة او إنشاء محفظة جديدة	وحدة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي
4	الإجتماع الدوري التقييمي	الوزارة الإتحادية ووحدة التمويل الأصغر كل ثلاثة اشهر	وحدة التمويل الأصغر والمصارف المنفذة

المبحث الثالث

المكاسب التي يجنيها بنك الاسرة من التمويل الاصغر

من أكبر المشاكل التي تواجه البنوك هي التعثر وعدم السداد ويعتبر بنك الاسرة هو الرائد في التمويل الاصغر .

ومن الفوائد المادية التي يجنيها بنك الاسرة :-

- هامش أرباح لكل عملية .

- تحقيق رسالة طرح لبنك الاسرة تحت شعار :-

نصير الفقراء + الناشطين إقتصادياً وهم أصحاب الدخل المحدود ، من دائرة الفقر الي دائرة

الإنتاج

فضلاً عن مساهمتهم في تنمية المجتمع مساهمته أيضاً في تنمية مشاريع البعد الاجتماعي

مثلاً : مشروع إنارة مدينة بربر و أيضاً حل مشكلة المواصلات .

الخاتمة :

وفي ختام هذا البحث نريد ان نوكد علي ان عملية التمويل تعتبر من اهم العمليات التنموية والاقتصادية وذلك نسبة للدور الذي تقوم به في تشجيع عملية الاستثمار وتطوير المنشآت العامة والخاصة وكذلك يحرص الاسلام علي التنمية الشاملة لهذا الانسان من مجتمع الجهات المادية والروحية والخلقية كافة . كما انه يحرص علي تفسير التنمية الشاملة للتمويل وحذر من التنمية المتبلورة التي تقتصر علي التقدم المادي فقط .

كما نجد ايضا ان التضخم يعتبر وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية الذي يهتم بمعالجة ***** كما يجب ايضا تحديد اهم المشروعات العامة - شركات المساهمة - المشاريع الفردية . وهناك ايضا علاقة بين التمويل والمجالات الخري مثل علم الاقتصاد - علم الادارة - علم المحاسبة .

ويوجد طريق اسلامي لمصادر تمويل المشروعات التي تتمثل في المصادر الداخلية (الذاتية) والمصادر الخارجية التي اباح فيها السلام كيفية الارباح في الاستثمار المالي بشرط ان تكون في النواحي المشروعة ولا يوجد اي مانع من وجهة نظر الشريعة الاسلامية يحد من عملية التمويل .

وهناك عدة مصادر لتمويل التنمية وهي :-

القروض المعاونة - الاسهم - السندات - الصناديق الدولية - الائتمان .

ومن اهم وظائف التمويل انه يوفر اربع خدمات ضرورية للتنمية الاقتصادية وهي :-

- يوفر النقد وهو وسيط للتبادل ومخزن للقيم ووحدة للحساب ومقياس لقيم المعاملات .

- يوفر وسيلة تعبئة توزيع الارصدة وتجميع المدخلات .

- يوفر وسائل تمويل توزيع المخاطرة عبر الإقتصاد .

- يوفر مجموعة من ادوات السياسة .

النتائج :-

- لقاء الضوء علي جوانب القوي والضعف في تجربة التمويل الاصغر .
- التوعية المجتمعية في التعامل مع التمويل الاصغر .
- خلق قنوات للتسقى والتعامل بين الجهات ذات الصلة بالتمويل الاصغر .
- توسيع الحوار الإجماعي حول تمويل المشروعات والانشطة الصغيرة .

التوصيات :-

- ضرورة تحديد الشرائح التي تستفيد من المال المتاح .
- العمل علي تدريب وتأهيل وتوعية الشرائح المستهدفة .
- تحديد العلاقة بين الزكاة والتمويل الاصغر وهل الزكاة ضامن ام مورد ام الاثنين معاً .
- قضية التمويل الاصغر تشكل فرصة لمناقشة اسس وفلسفة التمويل المصرفي ككل وتحديد القطاعات المستفيدة من التمويل وتطويرها والنهوض بها .

المراجع :-

- الصديق طلحة محمد رحمة - التمويل الإسلامي في السودان - المكتبة الوطنية السودان
- محمد محمود المكاوي - التمويل المصرفي - جمهورية مصر العربية
- عبدالمطلب عبدالحמיד - الإئتمان المصرفي ومخاطره - الشركة العربية المتحدة
- ورشة التمويل الأصغر

مواقع الإنترنت

contebtwww.e-joussour.net

www.wafainfo.ps/at emplate.aspx%3fid

http://4serveyou .com

www.fibsudan.com

www.unesco.org/raral.people

www.startimes.com/f.aspx%3ft%3d3180*

www.fao.org/./y3733a03.htm

ar.wikipedia.org/ Wikipedia%25p8%25AA%25